

تحليل مقارنة لتجارب دولية في إعادة الإعمار والدروس المستفادة لعملية التعافي المستدام في سورية

الدكتورة صبا بدر قبرصلي*

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٥ / ١٠ / ٧ - تاريخ النشر ٢٠٢٥ / ١٢ / ١١)

□ ملخص □

هدف البحث إلى تقديم تحليل نقدي ومقارن لآليات إعادة الإعمار في تسع دول مختلفة، بدءاً من مقارنة نماذج التعافي الناجح والممول ذاتياً (مثل الكويت واليابان) بنماذج الإعمار المتأثر بالانقسام السياسي (كالبوسنة والهرسك ولبنان)، والتركيز على تحديد عوامل القوة والفسل، بالإضافة إلى استخلاص الدروس المنهجية القابلة للتطبيق في سورية، خاصةً في إدارة التحديات الحرجة مثل مكافحة الفساد (كالعراق) وتحقيق العدالة الانتقالية (كرواندا). كما هدف البحث إلى صياغة توصيات استراتيجية لوضع القرار لتحديد منهجية واضحة للتعافي المستدام تضمن بناء الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، وخلص البحث إلى أن التعافي المستدام في سورية يقتضي تجاوز النموذج التقليدي للإعمار المادي، والتركيز على التحول السياسي والاجتماعي أولاً (كما في رواندا). أظهر التحليل المقارن أن التمويل الذاتي المشروط بإصلاحات هيكلية صارمة (كألمانيا الغربية والكويت) هو الخيار الوحيد لتجنب الاعتماد على التمويل الجيوسياسي المشتت والفئوي (لبنان والبوسنة). كما أكدت النتائج أن مكافحة الفساد ومركزية الحوكمة هي الشرط المسبق لعدم تبدد الموارد (كما حدث في العراق)، ويجب ربط أي تمويل بضمانات للعدالة العمرانية والاجتماعية، لاسيما حقوق الملكية وعودة اللاجئين، لتجنب تكريس الانقسامات، وينبغي توجيه الإعمار نحو الاستثمار في رأس المال البشري والتخطيط الحضري الحديث (كوريا واليابان)، لخلق فرص عمل وبنية تحتية تدعم التعافي الاقتصادي على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: إعادة الإعمار، التعافي المستدام، تجارب دولية، الدروس المستفادة، تحليل مقارنة، سورية.

*باحثة، دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

A Comparative Analysis of International Post-Conflict Reconstruction Experiences and Lessons Learned for Sustainable Recovery in Syria

Dr. Seba Bader Kebrasli*

(Received 7/10/2025.Accepted 11/12/2025)

□ABSTRACT □

The research aimed to provide a critical and comparative analysis of post-war reconstruction mechanisms in nine different countries. This began by comparing models of successful and self-financed recovery (such as Kuwait and Japan) with models of reconstruction impacted by political division (such as Bosnia and Herzegovina and Lebanon), focusing on identifying factors of strength and failure. Furthermore, the study aimed to extract methodological lessons applicable to Syria, particularly in managing critical challenges like combating corruption (as in Iraq) and achieving transitional justice (as in Rwanda). The research also sought to formulate strategic recommendations for policymakers to establish a clear methodology for sustainable recovery that ensures building trust in state institutions and achieving social justice.

The research was based on a Comparative Analytical Approach. The findings concluded that sustainable recovery in Syria necessitates moving beyond the traditional model of material reconstruction and focusing primarily on political and social transformation (as in Rwanda). The comparative analysis demonstrated that self-financing conditioned upon strict structural reforms (as in West Germany and Kuwait) is the only option to avoid reliance on fragmented and factional geopolitical funding (as in Lebanon and Bosnia). The results also confirmed that combating corruption and centralized governance are prerequisites for preventing resource dissipation (as occurred in Iraq). Any financing must be linked to guarantees for urban and social justice, particularly concerning property rights and the return of refugees, to avoid entrenching divisions. Finally, reconstruction should be directed towards investing in human capital and modern urban planning (as in South Korea and Japan) to create jobs and infrastructure that support long-term economic recovery.

Keywords: Reconstruction, Sustainable Recovery, International Experiences, Lessons Learned, Comparative Analysis, Syria.

* Researcher, PhD in Economics, Department of Economics and Planning, University of Lattakia, Lattakia, Syria.

المقدمة:

تُعدّ عمليات إعادة الإعمار التي تلي الحروب والكوارث ضرورة حتمية، لا تقتصر أبداً على مجرد ترميم الأضرار المادية؛ بل هي في جوهرها عملية بناء دولة وسلام تتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية والسياسية.

يمثل واقع سورية حالة بالغة التعقيد، نظراً لحجم الدمار الهائل الذي طال البنى التحتية والمؤسسات، وتعمق الانقسامات المجتمعية والسياسية، وتعدد الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين؛ فعملية التعافي المستدام في سورية لن تكون ممكنة دون تبني منهجية حذرة تستلهم الدروس من تجارب دولية سبقتها، تشمل هذه التجارب تلك التي نجحت في تحقيق تعافٍ شامل ومُوجّه إما بتمويل ذاتي كما في الكويت، أو بدعم دولي قوي وتحول تنموي جذري كما في ألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية. بالمقابل، يجب استحضار التجارب التي كشفت عن تحديات الانقسام الداخلي والتدخل الخارجي في الإعمار كالبوسنة والهرسك، كرواتيا، ولبنان، والعراق، حيث تُعد هذه المقارنة أساساً لا غنى عنه لصياغة نموذج إعمار يضمن العدالة في توزيع الموارد، واستعادة الثقة في المؤسسات الوطنية، والانتقال من منق الإغاثة إلى مرحلة التنمية الطويلة الأجل. تتطلب هذه المقارنة تفكيك آليات التعامل مع تحديات محددة: اقتصادياً، عبر تحليل مسارات التمويل وإدارة الدين والفساد؛ وعمارياً، من خلال تقييم كفاءة التخطيط المركزي مقابل الإعمار المجزأ؛ واجتماعياً، عن طريق دراسة تأثير الإعمار على الانقسام الطائفي أو تحقيق المصالحة الوطنية.

بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل عميق ومقارن لتجارب بعض الدول لاستخلاص آليات عمل قابلة للتطبيق تتجاوز العقبات المتوقعة في الحالة السورية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (الأحمر ونانو، ٢٠١٧) بعنوان: اقتراح استراتيجية لإعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب: حالة دراسية استراتيجية لإعادة الإعمار في سورية.

هدفت الدراسة إلى إعداد إستراتيجية مقترحة لإعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في سورية، مرتكزة على أسس علمية واستراتيجية تراعي كل مكونات البيئة الحضرية. اعتمدت الدراسة على التحليل والاستفادة من التجارب العالمية والإطار النظري، للوصول إلى إستراتيجية وقائية وشاملة ومستدامة. وتتلخص أهم نتائج الدراسة في الأهداف الاستراتيجية الستة التي تحقّقها هذه الإستراتيجية: وهي الاستعداد والحد من المخاطر، وزيادة قدرات المجتمع، وضمان الشمولية في الإعمار، وتحقيق الاستدامة، والحفاظ على الهوية والتراث، وتفعيل المشاركة المجتمعية في كافة مراحل دورة إدارة الكارثة وإعادة الإعمار.

٢- دراسة (عبود، ٢٠٢٠) بعنوان: دراسة بعض تجارب إعادة الإعمار وتلاؤمها مع الاحتياجات الإنسانية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تجارب إعادة الإعمار وتحليلها بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى والإطار النظري، للخروج باستراتيجية متكاملة، وبالتالي تحقيق فعالية أكبر في المستقبل لمواجهة تحديات الحروب والقيام بأعباء إعادة الإعمار الشاملة، مما يضمن تحقيق نتائج أفضل للإنسان والمكان. اعتمدت الدراسة على جانب نظري تجميعي لمناقشة استراتيجيات ومشاريع الإعمار وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وجانب عملي تحليلي يستخدم الملاحظة لمقارنة التجارب السابقة واستخلاص نتائج لتطبيقها في عمليات إعادة الإعمار المستقبلية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتسبب الحروب في تدمير ممنهج للتاريخ والهوية، في حين أنّ عمليات إعادة الإعمار اللاحقة غالباً ما تفشل بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي، مما يؤدي إلى إهمال الأبعاد الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وعدم تحقيق الاحتياجات الإنسانية كالشعور بالانتماء.

٣- دراسة (صافار، ٢٠٢٤) بعنوان: **برامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات.**

ناقشت الدراسة موضوع التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد الحرب، وذلك من خلال تحليل التأثيرات الاقتصادية للحرب والتحديات التي تواجه البلدان المتضررة، وأيضاً تمّ تحليل كيفية تحقيق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في تلك البلدان، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أنّ الاستقرار الأمني والسياسي أمران أساسيان لتحقيق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد الحرب، وأنّ الإلزام الجيد والعميق لفهم اقتصاد ما بعد الصراع ضروري في تحديد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لإعادة السلام وبناء الدولة، حيث إنّ اقتصاد ما بعد الصراع يتضمن مرحلتين لا بد من دراستهما والفصل بينهما من خلال تحديد الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لكل مرحلة.

٤- دراسة (Sundakov, 2024) بعنوان:

Post-War Reconstruction and Disaster Recovery: Lessons for Ukraine

إعادة الإعمار بعد الحرب والتعافي من الكوارث: دروس مستفادة لأوكرانيا.

ركزت الدراسة على تحليل الدروس المستفادة من تجارب إعادة الإعمار العالمية بعد الحروب والكوارث، بهدف تقديم إرشادات استراتيجية لجهود التعافي في أوكرانيا. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي شمل مراجعة معمقة لأدبيات الأزمات وست دراسات حالة محددة (منها العراق، اليابان، خطة مارشال، ونيوزيلندا). وتتلخص نتائج الدراسة في أنّ النجاح يعتمد على مبدئين أساسيين: أولهما الاستقرار الأمني والسياسي، والذي يُعد شرطاً لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص الكبيرة، وثانيهما الإدارة الفعالة والشفافة، التي تستلزم من الحكومة الأوكرانية تولي زمام القيادة مع ضمان التنسيق بين المانحين، وتطبيق إصلاحات قضائية وتشريعية حاسمة، ومكافحة الفساد بصرامة، مع التركيز المبدئي على المشاريع الصغيرة التي تعزز الثقة المجتمعية والاقتصادية.

٥- دراسة (Alayasa & Nemeč, 2025) بعنوان:

Rebuilding Countries in a War and Post-War Context: Reconstruction Models and Their Impacts.

إعادة بناء الدول في سياق الحرب وما بعد الحرب: نماذج الإعمار وتأثيراتها.

هدفت الدراسة إلى فحص نتائج نموذج الإعمار "الليبرالي" الذي يركز على الشواغل الأمنية والاقتصادية، وذلك بمقارنة أداء أربع دول هي أفغانستان، العراق، وفلسطين، حيث طُبّق هذا النموذج مع حالة رواندا، التي اعتمدت نموذجاً بديلاً يركز على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة وقياس النتائج باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، وتوصلت النتائج إلى أنّ النموذج "الليبرالي" قد فشل في البلدان العربية والإسلامية المختارة، حيث أدى إلى تفاقم الفساد وانهايار المؤسسات، وظهور أنظمة سلطوية، واستمرار العنف وعدم الاستقرار؛ بينما أظهرت حالة رواندا نجاحاً نسبياً من خلال التركيز على المصالحة الاجتماعية وبناء القدرات المحلية، مما قاد إلى الاستنتاج الحاسم بأن "لا يوجد نموذج إعمار مناسب للجميع"، وأن تطبيق النماذج الغربية يفشل في البيئات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تركيزها على استخلاص الدروس من التجارب الدولية لإعادة الإعمار لتقديم استراتيجيات للتعافي المستدام، فبينما ركزت دراسات الأحمر ونانو وعبود على صياغة استراتيجيات شاملة لسورية وتلبية الاحتياجات الإنسانية، أكدت دراسات صافار و Sundakov على أهمية الاستقرار الأمني والشفافية الاقتصادية لنجاح الإعمار، وأثبتت دراسة (Alayasa & Nemeç, 2025) فشل نموذج الإعمار الليبرالي (الأمني-الاقتصادي) بمقارنة أربع حالات. تتميز الدراسة الحالية بكونها الأوسع نطاقاً والأكثر عمقاً منهجياً، فهي لا تكفي بمقارنة عدد محدود من الحالات، بل تقدم تحليلاً نقدياً ومقارناً لآليات الإعمار في تسع دول مختلفة، لتشمل نماذج التمويل الذاتي الناجح وحالات الانقسام السياسي. والأهم أنها تركز بشكل منهجي على استخلاص الدروس المتعلقة بالتحديات الحوكمية الحرجة مثل مكافحة الفساد وضرورة تحقيق العدالة الانتقالية والاجتماعية، وهو ما يميزها عن الدراسات الأخرى التي كانت تركز على الأطر الاستراتيجية أو الشروط الأولية للاستقرار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إمكانية تكييف الدروس المستخلصة من التجارب الدولية في إعادة الإعمار لمعالجة التباين بين متطلبات الإعمار الهائلة في سورية والإمكانات المتاحة لها، فبينما تواجه سورية تحديات التعقيد الهيكلي والحاجة إلى تمويل ضخم وشفاف، فإنها تقتر حالياً إلى السيولة المالية الكافية والقرار السياسي الموحد اللازم للتعافي السريع. وفقاً لذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف يمكن لسورية، في ظل غياب التمويل الذاتي الكافي أن تستفيد من آليات التجارب الدولية في إدارة تحديات الإعمار بهدف تفعيل دور المؤسسات المركزية والوصول إلى تعافٍ مستدام؟

أهمية البحث:

أ- الأهمية النظرية: تتبع الأهمية النظرية للبحث من كونه يقدم إطاراً منهجياً مقارناً يُرسي الأسس لاستقراء الدروس من تجارب دولية متباينة، مما يسمح بتعميق فهم الطبيعة الفريدة لمرحلة إعادة الإعمار في سورية؛ فالتحليل المقارن يُطور نظرية التعافي عبر إثبات أنّ نجاح الإعمار لا يعتمد فقط على المال، بل على كيفية إدارة الانقسامات الداخلية (الحوكمة)، كما يوضح أنّ تأثير التمويل الجيوسياسي غالباً ما يقوّض المؤسسات المركزية ويحوّل الإعمار إلى أداة لتعميق الصراع السياسي.

ب- الأهمية العملية: قد تُسهم نتائج هذا البحث في تقديم معلومات لوضعي السياسات والجهات المانحة والمؤسسات السورية عبر توفير دروس مستخلصة من تجارب متباينة، تساعد في تجنب الإخفاقات التي وقعت فيها دول مثل لبنان والعراق، بالإضافة إلى تحديد آليات واضحة للشفافية وضمان عدالة التوزيع، مما يسرع عملية بناء الثقة ويحول الإعمار إلى جسر نحو الاستقرار وبناء السلام في سورية.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١- تحليل ومقارنة للآليات الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية التي اعتمدها التجارب المتباينة في إدارة عملية إعادة الإعمار، يشمل التحليل مقارنة النماذج ذات التمويل الذاتي والتحول الاقتصادي الناجح بالنماذج المتأثرة بالانقسام الداخلي وتعدد الفاعلين، مع التركيز على تحديد نقاط القوة والفتل في كل تجربة.

- ٢- استخلاص الدروس الرئيسية من التجارب المقارنة، وتصنيفها إلى محاور قابلة للتطبيق في سورية، يشمل ذلك استخلاص آليات إدارة التحديات الحرجة؛ مثل إدارة التضخم والفساد وضمان التعافي المتكامل والعدالة الانتقالية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لضمان عدم تكرار إخفاقات الماضي.
- ٣- صياغة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية والعملية الموجهة لوضعي الخطط والقرار في سورية، والتي تحدد منهجية واضحة للتعافي المستدام، مع التركيز على آليات بناء الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمرانية.

فرضيات البحث:

- اعتمد البحث على الفرضيات الآتية:
- ١- إن إعطاء الأولوية للإصلاحات الهيكلية (الاقتصادية، المالية، والحوكومية) شرط أساسي لتحقيق تعافٍ مستدام، ويجب أن يسبق الإعمار المادي الواسع.
- ٢- إن توفر التمويل (سواء الخارجي المشروط أو الذاتي) دون وجود قيادة مركزية قوية وحوكمة صارمة ومكافحة للفساد، سيؤدي إلى تمويل مشنت وغير متساوٍ، وبالتالي فشل في الإعمار.
- ٣- إن الإعمار العمراني المادي سيكون غير مستدام وسيعمق الانقسامات إذا لم يضع عودة اللاجئين وضمان حقوق الملكية والمصالحة الاجتماعية كأولوية قصوى.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل نماذج دولية في إعادة الإعمار عبر محاورها الاقتصادية، العمرانية، والاجتماعية، واستخلاص الدروس المستفادة لعملية التعافي المستدام في سورية.

أولاً: مفهوم إعادة الإعمار:

نشأ مفهوم إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الكوارث والحروب مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مع مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، ومنذ ذلك الحين تطور هذا المفهوم باستمرار ليتحول من مجرد عملية بناء مادي إلى مسار معقد وشامل يتشابه بعمق مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتعافي، وتبرز الحاجة الماسة لاستيعاب هذه التجارب في المنطقة العربية التي تشهد موجات متواصلة من النزاعات المسلحة والدمار والكوارث؛ مما يفرض ضرورة التفكير بعمق في الدروس المستفادة من النماذج الدولية، ذلك أن الإعمار الناجح يتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى التركيز على القضايا الجوهرية المتعلقة ببناء السلام، والحوكمة الرشيدة، والعدالة الانتقالية لضمان استدامة التعافي (سلطان والكحلوت، ٢٠١٨، ص ٢٥).

تتباين تعريفات إعادة الإعمار باختلاف المؤسسات الدولية، حيث يعرّف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) إعادة الإعمار على أنها: العملية المتوسطة والطويلة الأجل التي تتضمن إعادة بناء البنى التحتية الحيوية، والخدمات، والمساكن، وسبل العيش. ويشدد هذا التعريف على ضرورة إضفاء مقومات الاستدامة والصمود على تلك المشاريع، ومواءمتها مع مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل" (Build Back Better)، بهدف تجنب أو تقليل مخاطر الكوارث المستقبلية (Jabareen, 2013, p110). أما البنك الدولي، فيركز في تعريفه لإعادة الإعمار بعد الحرب على: إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وتهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع فاعل في زمن السلم، ويُعتبر البنك الدولي أن الحوكمة وسيادة القانون هما العنصران الرئيسيان لإعادة بناء المجتمع بنجاح (طليس وحوم، ٢٠٢٠، ص ٢٢٦).

مما سبق ترى الباحثة أنّ إعادة الإعمار هي عملية تنموية شاملة وطويلة الأجل تهدف إلى استعادة البنى التحتية الحيوية والخدمات وسبل العيش المتضررة من النزاعات أو الكوارث، تتجاوز هذه العملية مجرد البناء المادي لتشمل إصلاح الإطار الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون كأركان للتعافي، ويقوم المفهوم الحديث على مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل" لضمان الاستدامة وبناء مجتمعات أكثر صموداً في المستقبل.

ثانياً: التعافي الاقتصادي المبكر بعد الكوارث والأزمات:

تُعدّ العلاقة بين التعافي المبكر وإعادة الإعمار علاقة متشابكة وضرورية، حيث يُنظر إليهما على أنهما مرحلتان متتابعتان في استجابة الأزمات الإنسانية، حيث تركز مرحلة التعافي المبكر على الاستجابة الفورية وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين (مثل توفير المأوى، والمياه، والغذاء، والرعاية الصحية)، وتشمل كذلك جهوداً سريعة لإصلاح البنية التحتية الأساسية كإصلاح الطرق وشبكات الكهرباء. بعد ذلك، يأتي دور عملية إعادة الإعمار، وهي المرحلة المتوسطة والطويلة الأجل التي تركز على إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية المتضررة بهدف تحسين الظروف المعيشية للمتضررين واستعادة الحياة الطبيعية، كما تهدف إعادة الإعمار إلى تعزيز القدرات المجتمعية والاقتصادية للمجتمعات المتضررة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، هذا التتابع يؤكد على أنّ التعافي المبكر وإعادة الإعمار يمثلان مساراً متكاملًا لضمان استجابة شاملة للأزمات.

تؤكد العديد من الأبحاث التي أجريت على تجارب دول عدة لفترة ما بعد انتهاء الصراع مباشرة على أهمية وصعوبة مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر خلال المدى القصير؛ فهذه المرحلة تمهد الطريق للانتقال من الاعتماد على الإغاثة إلى التنمية (Vries & Specker, 2009, p9)؛ فالتعافي الاقتصادي يقلل من اعتماد السكان على الدعم المادي الدولي من خلال إعادة تنمية القدرات وتهيئة الظروف المواتية لتوفير سبل العيش الأساسية من جديد. ولعل مما يفسر تعافي اقتصادات بعض البلدان بشكل أسرع من غيرها هو مدى توفر مجموعة من المقومات والتي من شأنها أن تقلل من المدة اللازمة للانتعاش، حيث إنّ القدرة على التعافي فيما بعد الصراع تعتمد بشكل كبير على إمكانات البلد الاقتصادية وحجم الدمار في هذه الإمكانيات، وأيضاً من الممكن ان تتوقف وتيرة التعافي للبلد المعني على حجم وتوقيت المساعدات والدعم الذي يتلقاه، ومدى القدرة على حماية الممتلكات والعقود من شأن هذا أن يؤدي إلى نمو التعامل في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي سرعة التعافي الاقتصادي (Flores & Nooruddin, 2009, p15-17). وفي هذا الصدد ينبغي على منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها مساعدة السلطات الوطنية في البدء فوراً بإجراءات عاجلة للمعافاة الاقتصادية المبكرة، حيث إنّ هناك مدة زمنية للتدخلات السريعة والعاجلة والتي ستضع الأسس للمعافاة السريعة والمبكرة، وبالتالي التقدم السريع في استراتيجيات التنمية على المدى الطويل، وإنّ القيمة المضافة لبرامج التعافي المبكر تعتمد على المواطنين والقدرات والموارد، فمرحلة التعافي الاقتصادي المبكر تستوجب تدخلات سريعة وعاجلة بسياسات مناسبة لتخفيف معاناة المواطنين واستعادة سبل العيش. لذا من أهم المبادئ التوجيهية لمرحلة التعافي الاقتصادي المبكر ما يأتي (GCER, 2016, p11):

- ١- مشاركة فاعلة للأطراف المحلية من حكومة وقطاع خاص وأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ ومساءلة ومراقبة إجراءات واستراتيجيات المرحلة.
- ٢- بناء وتعزيز القدرات لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة.
- ٣- إجراء مسوحات وتقييمات لتحديد الأولويات والاحتياجات الأساسية.
- ٤- عمل تدابير أمنية من شأنها أن تحد من المخاطر واحتمال تجدد الصراعات.

٥- عمل مصالحه وطنية لإعادة النسيج الاجتماعي ومنع الاقصاء والتمييز لأي سبب كان دينياً أو عرقياً أو غيرها؛ فالمصالحة وما تقتضيه من بناء الثقة عاملان مهمان في هذه المرحلة.

٦- تحقيق التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة.

٧- تقوية نظم المراقبة والمساءلة ليتمكن المواطنون من مساءلة الحكومة ومؤسساتها المختلفة.

ثالثاً: تجارب دولية في إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث:

لقد تعددت التجارب الدولية في إعادة الإعمار بعد النزاعات بشكل كبير عبر التاريخ الحديث، وتختلف هذه التجارب اختلافاً جوهرياً من حيث آلياتها، ونطاقها، ومصادر تمويلها، إن فهم هذا التباين أمر مهم لأي دولة تسعى للتعافي من الصراع لأن نجاح عملية الإعمار لا يعتمد فقط على حجم الأموال، بل على نموذج الاستجابة المتبع ومدى ملاءمته للبيئة المحلية. يمكن تصنيف أبرز هذه التجارب في نموذجين رئيسيين يحددان مسار التعافي، بالإضافة إلى نماذج عربية معاصرة:

٣-١- النموذج الأول: النماذج الكلاسيكية (التركيز على الدعم الخارجي والتعافي السريع): يرتكز هذا النموذج على فكرة التعبئة الاقتصادية الكبرى، حيث يكون الهدف الأسمى هو إعادة بناء البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية المدمرة في أسرع وقت ممكن. السمة الأساسية لهذا النموذج هي الاعتماد على الدعم الخارجي والتمويل الضخم (سواء كان هبات أو تعويضات) ليكون قوة دفع أولى. أما الهدف فهو تحقيق التعافي الاقتصادي السريع، واستعادة مستويات الإنتاج ما قبل الحرب، وضمان استقرار الأسواق، ومن أمثلة هذا النموذج:

٣-١-١- تجربة ألمانيا الغربية: تُعدّ تجربة ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية نموذجاً فريداً للانتقال من مجرد البناء المادي إلى مشروع متكامل لإعادة هيكلة الدولة والمجتمع، وقد واجهت دماراً شاملاً وانهاياراً اقتصادياً وتضخماً نقدياً (ويليس، ٢٠١٢، ص ٤٩). قامت عملية إعمارها على ثلاثة محاور متكاملة: أولاً: الرافعة الاقتصادية والإصلاح الجذري، حيث وفرت "خطة مارشال" التمويل الخارجي لإنشاء صندوق استثماري وطني، تلاها إصلاحات داخلية جذرية أهمها إصلاح العملة عام ١٩٤٨ وتحرير الأسعار. ثانياً: البناء العمراني الموجه والاستدامة الاجتماعية، حيث رُسخ البناء بمبدأ "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي وازن بين كفاءة السوق الحرة والعدالة الاجتماعية بتوفير شبكة أمان، مما ضمن السلم الاجتماعي. ثالثاً: الاستقرار السياسي ورأس المال البشري الماهر الذي دعم ازدهار الأعمال. ودمج هذه العوامل تحولت ألمانيا الغربية إلى قوة اقتصادية كبرى، ليصبح نموذجها دليلاً على أن التعافي يكمن في الإصلاحات الهيكلية الداخلية الموجهة المدعومة بتمويل خارجي مدروس (جريان ورحيم، ٢٠٢٠، ص ٣٧٧).

٣-١-٢- تجربة اليابان: تُعدّ التجربة اليابانية نموذجاً مذهباً للتحويل من إمبراطورية عسكرية إلى قوة اقتصادية رائدة، حيث شاركت النموذج الألماني في أهمية الإصلاحات الهيكلية والاستثمار في الموارد البشرية، رغم اختلاف آليات التمويل (Kagami, 2022, p121). قامت عملية الإعمار على محورين رئيسيين: أولاً: الإصلاح الاقتصادي والتصدير: أتاحت إصلاحات الاحتلال الأمريكي نزع السلاح وتوجيه الموارد بالكامل نحو التنمية المدنية، وتم تفكيك تكتلات "الزاياتسو" لتعزيز المنافسة، واعتمد الاقتصاد كلياً على رأس المال البشري الماهر لاستيراد وتكييف وتطوير التكنولوجيا وتصديرها بجودة فائقة عبر فلسفة "كايزن". ثانياً: الاستقرار الاجتماعي والاستثمار في الإنسان: حيث كان الإصلاح الزراعي الجذري أساساً لخلق طبقة وسطى مستهلكة واسعة، كما وُضع التعليم، خاصة التقني، في صدارة الأولويات لتمكين استيعاب التكنولوجيا الأجنبية، مما وفر الاستقرار اللازم

لنمو (Falth, 2022, p113). وقد أتاح الدمار فرصة لإعادة بناء البنية التحتية والمدن على أسس جديدة وأكثر كفاءة، مما سرّع التحول العمراني والصناعي المتكامل.

٣-١-٣ - تجربة كوريا الجنوبية: تُعدّ تجربة كوريا الجنوبية مثالاً بارزاً على النموذج التنموي القائم على الدولة الموجهة والصادرات، حيث تحولت من دولة منكوبة إلى قوة اقتصادية عالمية بفضل ركيزتين أساسيتين هما التخطيط المركزي والاستثمار المكثف في رأس المال البشري (Songül & Rahmi, 2018, p98). لم يُترك الإعمار لآليات السوق، بل وجهته الحكومة عبر "خطط التنمية الاقتصادية الخمسية" التي حددت الصناعات الاستراتيجية، ووجهت إليها القروض المشروطة بتحقيق أهداف التصدير الطموحة (الدهشان، ٢٠١٧، ص ٣٣). وقد نمت تكتلات "التشيول" العملاقة (مثل سامسونغ) في شراكة وثيقة مع الدولة لتكون الذراع التنفيذي لهذه الخطط، خلافاً لنموذج تفكيك التكتلات في اليابان. اجتماعياً: قامت كوريا بتحويل المساعدات الأمريكية إلى استثمار إنتاجي بدلاً من الاستهلاك الفوري، ونفذت استثماراً هائلاً في التعليم التقني لإنشاء "جيش" من المهندسين والفنيين. كما شمل الإعمار العمراني تحديثاً للبنية التحتية (موانئ وطرق سريعة) كشريان حيوي يدعم حركة الصادرات العالمية (Kim, 2017, P33)

٣-٢-٣ - النماذج الحديثة (التركيز على بناء السلام والعدالة الانتقالية): ظهر هذا النموذج بشكل خاص بعد نهاية الحرب الباردة وفي سياق النزاعات الداخلية التي غالباً ما تترك وراءها انقسامات مجتمعية عميقة ومؤسسات هشة، يقر هذا النموذج بأن الإعمار المادي غير كافٍ لضمان سلام مستدام. السمة الأساسية له هي دمج الإعمار الاقتصادي في إطار سياسي واجتماعي أوسع، أما الهدف فليس مجرد البناء المادي، بل بناء السلام، وتعزيز الحوكمة الشاملة، ومعالجة الجذور العميقة للنزاع من خلال آليات العدالة الانتقالية. من أمثلة هذا النموذج:

٣-٢-٣-١ - تجربة البوسنة والهرسك: تُعدّ تجربة البوسنة والهرسك بعد حرب البلقان نموذجاً حاسماً للإعمار الذي يتحول من عملية اقتصادية إلى عملية سياسية معقدة، إذ كرّست اتفاقية دايتون عام ١٩٩٥ التقسيم العرقي للبلاد، مما كان له تداعيات مباشرة على مسارات التعافي (World Bank, 2004, p16). المحور الاقتصادي لهذه التجربة اتسم بغياب التخطيط المركزي وتضخم البيروقراطية بسبب الهيكلية الإدارية المقسمة (أكثر من ١٣ حكومة)، كما ارتبط التمويل الدولي بالشرطية السياسية (مدى الالتزام بالسلام وعودة اللاجئين)، مما حوّل الإعمار إلى أداة ضغط سياسي وأدى إلى إهمال الإصلاحات الهيكلية التي تدمج الكيانات اقتصادياً. أما اجتماعياً، فقد أدى تَبَيُّن مفهوم "الصراع الصفري" إلى عرقلة عودة اللاجئين من المجموعات العرقية الأخرى وتقويض الملكية الوطنية لعملية الإعمار. وفيما يخص الإعمار العمراني، ورغم نجاحه في إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، إلا أن عرقلة الإعمار وعودة اللاجئين أبقت ملايين المنازل مدمرة وغير مستفاد منها، مما رسّخ أن الإعمار في بيئة مقسمة هو أولاً عملية بناء سلام قبل أن يكون بناءً مادياً (Walsh, 2001, p6 & Bah).

٣-٢-٣-٢ - تجربة رواندا: تُعدّ تجربة رواندا بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ نموذجاً فريداً، حيث تجاوزت عملية الإعمار الجانب المادي لتصبح في المقام الأول مشروعاً لبناء الأمة والمصالحة الوطنية، إذ وضعت القيادة الرواندية العدالة وإصلاح الهوية الوطنية أساساً لأي تعافٍ لاحق (فتيحة، ٢٠٢٣، ص ٨٤٧). فقد ركّز المحور الاجتماعي على إحياء نظام محاكم "الغاكاكا" لتسريع المحاكمات وتأسيس المصالحة المجتمعية كأولوية قصوى، كما عملت الحكومة على إلغاء الهويات العرقية والتركيز على الهوية الوطنية الرواندية الموحدة. أما اقتصادياً، فقد

اعتمدت رواندا نهجاً صارماً وموجهاً عبر خطط تنموية مثل "رؤية ٢٠٢٠"، وفرضت سياسات شفافة للغاية في إدارة المساعدات لمكافحة الفساد، ووجهت الاستثمار نحو رأس المال البشري (التعليم والرعاية الصحية)، وقد أثبتت التجربة أن إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة وضمن العدالة هو الأساس الذي يجب أن يبدأ به أي تعافٍ، وأن الإعمار المادي يمكن أن ينتظر حتى يتم تأمين هذا الأساس الاجتماعي والسياسي القوي (عيس، ٢٠٢١، ص ٢٥).

٣-٢-٣- تجربة كرواتيا: تُعدّ تجربة كرواتيا بعد حرب الاستقلال نموذجاً حيوياً لإعادة الإعمار الذي اعتمد على استغلال الميزة التنافسية الطبيعية (السياحة)، وتوجيه عملية التعافي بأكملها نحو هدف الاندماج السياسي والاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، كان المحرك الرئيس للتعافي هو العودة السريعة للقطاع السياحي، حيث استُخدمت العائدات الهائلة التي ولدها "الكنز الساحلي" كمصدر تمويل ذاتي رئيسي لإعادة بناء المناطق المتضررة. وقد فرض السعي لعضوية الاتحاد الأوروبي الحوكمة كشرط مسبق، ما تطلب إصلاحات مؤسسية ومحاربة للفساد ورفع مستوى الشفافية، وهو ما سهّل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير البنية التحتية والمرافق السياحية، كما تم تكييف القوانين العمرانية واللوائح لتتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي لضمان جودة البنية التحتية. ورغم تحديات عودة اللاجئين، فقد ساهم الإعمار الموجه والنمو الاقتصادي المستمر من السياحة في توفير فرص عمل وتحقيق استقرار اجتماعي نسبي، مما دعم العملية الانتقالية (صوفيتش، ٢٠١٥، ص ١).

٣-٣- نماذج عربية معاصرة:

٣-٣-١- تجربة الكويت: تُعدّ تجربة الكويت في إعادة الإعمار بعد التحرير عام ١٩٩١ نموذجاً استثنائياً للتعافي المُموّل ذاتياً والسريع، حيث أظهرت الأهمية القصوى لامتلاك احتياطات مالية ضخمة مُدارة جيداً مقترنة بتخطيط فعّال للطوارئ (لفاح وعبد العال، ٢٠١٩، ص ٧). اعتمد التعافي على التمويل عبر الاحتياطات السيادية التي منحت الحكومة حرية التصرف دون شروط المقرضين الدوليين، وكانت الأولوية القصوى لإحياء شريان النفط عبر إطفاء الحرائق في نحو ٧٠٠ بئر نفطية، وهي مهمة نُجحت في إخمادها خلال سبعة أشهر فقط بحشد فرق إطفاء دولية متخصصة. عمرانياً، تبنت الكويت استراتيجية "الإعمار بالوكالة"، بالتعاقد الفوري مع شركات دولية عملاقة لإعادة بناء البنية التحتية والمنشآت النفطية، مما ضمن سرعة وجودة التنفيذ. وقد ساهمت العودة السريعة للخدمات الأساسية والرواتب بفضل الاحتياطات السيادية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بسرعة، مما جنب البلاد أي اضطرابات محتملة (الجنابي، ٢٠٢٥، ص ٤٧٠).

٣-٣-٢- تجربة العراق: تُعدّ تجربة العراق في إعادة الإعمار بعد عام ٢٠٠٣ مثلاً كلاسيكياً على "نموذج الإعمار المعطل"، حيث فشلت جهود التعافي في تحقيق الاستدامة على الرغم من الوفرة المالية غير المسبوقة المستمدة من العائدات النفطية الضخمة (داود، ٢٠١٨، ص ٢٢٣). واجه العراق تناقضاً بين إمكانياته المالية الضخمة وغياب القدرة على تحويلها إلى تنمية، إذ أدى الفساد المنهجي إلى تبديد وإهدار مليارات الدولارات عبر التلاعب بالعقود، كما أدت الصراعات وغياب الأمن المستدام إلى زيادة التكلفة الأمنية الباهظة، مما قلل الميزانية المتاحة للبناء الفعلي. عمرانياً، ظلت الخدمات الأساسية (كالكهرباء والمياه) متدهورة رغم الإنفاق الضخم، وأدى تداخل السلطات إلى تفكيك آليات التخطيط والتنسيق العمراني الكلي. تبرز التجربة العراقية درساً حاسماً مفاده أن الإعمار عملية حوكمة قبل أن تكون عملية بناء، وأن الحوكمة الرشيدة والشفافية شروط مسبقة لنجاح أي عملية إعادة بناء، بغض النظر عن حجم الثروات المتوفرة (المعموري، ٢٠٠٧، ص ٢٣).

٣-٣-٣- تجرّبة لبنان: تُعدّ تجرّبة لبنان في إعادة الإعمار، لا سيما بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، مثالاً معاصراً يجسد التحدّيات الفريدة التي تواجهها الأنظمة السياسية المنقسمة، حيث أدت إلى إعمار سريع لكنه مجزأ وغير موحد، وفشل في تحقيق الإصلاح الهيكلي. اتسم الإعمار العمراني بالسرعة الفئوية في إنجاز المساكن التي تولتها جهات غير حكومية في مناطق نفوذها، لكنه اعتمد على إعادة بناء ما دُمّر بنفس العيوب والافتقار إلى التخطيط الحضري الحديث، بينما عانت المشاريع الحكومية المدعومة دولياً من البيروقراطية والتأخير. أما اقتصادياً، فقد أدى تباين التمويل (بين التمويل الفئوي السريع والحكومي البطيء) إلى ازدواجية في الإنفاق وإهدار للموارد بسبب سوء الإدارة والفساد، ولم يتم استغلال الإعمار كفرصة لإجراء إصلاحات هيكلية حقيقية في القطاعات العامة. وكشفت التجربة عن تحول الإعمار إلى أداة للمنافسة السياسية، حيث استخدمته الأطراف المختلفة لتعزيز نفوذها الشعبي، مما زاد من الانقسام بدلاً من بناء الثقة في مؤسسات الدولة المركزية (الحارثي، ٢٠١٠، ص ٢٠).

رابعاً: النتائج والمناقشة:

٤-١- المقارنة بين تجارب الدول في إعادة الإعمار والدروس المستفادة لعملية التعافي في سورية: يمكن تقسيم تجارب الدول التسع إلى ثلاثة نماذج رئيسة بناءً على البيئة السياسية وآليات التمويل وفق

الآتي:

المجموعة	النماذج	الدول	آليات التمويل ومصدر القوة	أبرز عامل نجاح/فشل
التعافي الاقتصادي المتكامل (ما بعد الحرب العالمية)	الإصلاح الهيكلي والنمو الموجه	ألمانيا الغربية، اليابان، كوريا الجنوبية	التمويل الخارجي (مارشال، أموال الإمداد الكوري) أو التمويل الموجه مركزياً، مصحوباً بإصلاحات هيكلية جذرية (عملة، زراعة، صناعة).	الاستقرار السياسي المركزي والاستثمار في رأس المال البشري (التعليم)
التعافي الممول ذاتياً/القائم على ميزة تنافسية	التمويل الذاتي المشروط أو الموجه	الكويت، كرواتيا	الثروة السيادية الضخمة (الكويت) أو استغلال الميزة التنافسية (السياحة في كرواتيا). كلاهما تميز بقيادة مركزية قوية في مرحلة التنفيذ.	القيادة المركزية الفعالة والقدرة على حشد الخبرات الدولية (الكويت) أو الاندماج السياسي (كرواتيا)
الإعمار في بيئات الصراع الهش	الصراع الصفري/التمويل المشتت	البوسنة، رواندا، العراق، لبنان	المساعدات الدولية المشروطة (البوسنة، رواندا) أو الوفرة المالية المُهدرة (العراق) أو التمويل المتباين الفئوي (لبنان).	النجاح: الأولوية للمصالحة والحكومة الصارمة (رواندا). الفشل: الفساد وغياب الأمن والتقسيم السياسي (العراق، البوسنة، لبنان)

أما من ناحية الاختلاف والتشابه في آليات الإعمار، يمكن استعراضها في الجدولين الآتيين:

أ- نقاط الاختلاف الجوهرية بين مجموعات الدول ومجالات المقارنة:

مجال المقارنة	مجموعة (ألمانيا، اليابان، كوريا)	مجموعة (العراق، البوسنة، لبنان)
الأولوية في الإعمار	الإصلاح الهيكلي الاقتصادي (إصلاح العملة، تفكيك الزبائاتسو) ثمّ البناء المادي.	البناء المادي السريع/الإغاثة أو العدالة/المصالحة (رواندا). الإصلاحات الهيكلية غالباً ما يتم إهمالها أو تعطيلها.
آلية التمويل	موحد، مركزي، ومقترن بشروط داخلية (تحرير الأسعار) أو خارجية واضحة للنمو (التصدير).	مشتت، متباين، مشروط بشروط سياسية (البوسنة)، أو مُهدر بسبب الفساد (العراق)، أو فئوي (لبنان).

العامل الاجتماعي	خلق طبقة وسطى (إصلاح زراعي) لضمان الاستقرار والسوق الداخلي (اليابان، ألمانيا).	تجميد الانقسامات (البوسنة، لبنان) أو إعادة بناء الهوية الوطنية (رواندا).
الإدارة والقيادة	سلطة مركزية قوية ومستقرة، توجه التنمية بوضوح (بارك تشونغ هي في كوريا، حكومة آديناور في ألمانيا).	تشقت في السلطة (البوسنة ١٣ حكومة، العراق تدخل سلطات)، وضعف الحوكمة وغياب التنسيق.

ب- نقاط التشابه بين الدول (عوامل النجاح والفشل):

التشابه	الدول التي نجحت في تطبيقه	الدول التي فشلت في تطبيقه
أولوية رأس المال البشري	ألمانيا، اليابان، كوريا، رواندا (التعليم والتدريب التقني كأصل غير قابل للتدمير).	العراق، لبنان (استمرار تدهور الخدمات التعليمية والصحية الأساسية).
توجيه الموارد نحو التنمية المدنية	اليابان (نزع السلاح)، كوريا (تحويل المساعدات للاستثمار الإنتاجي).	العراق، لبنان (إهدار الموارد على الفساد والتكاليف الأمنية الباهظة).
الحوكمة والشفافية	كرواتيا (كشروط للاتحاد الأوروبي)، رواندا (كأولوية سياسية)، الكويت (لإدارة الثروة السيادية).	العراق، البوسنة، لبنان (الفساد المؤسسي كعامل معطل رئيسي للإعمار).

ج- الدروس المستفادة من تجارب الدول لإعادة إعمار سورية:

تُعدّ البيئة السورية هشّة ومعقدة للغاية، وتجمع بين تحديات المجموعة الثالثة (الصراع والتقسيم) وغياب عوامل القوة في المجموعتين الأولى والثانية، حيث يمكن استخلاص الدروس الآتية من تجارب الدول:

١- الأولوية للتحويل السياسي والاجتماعي تجربة (رواندا، البوسنة):

- العدالة والمصالحة قبل البناء المادي: يجب ألا يسبق الإعمار المادي إعادة بناء الثقة وضمان الحد الأدنى من العدالة والمساءلة، على غرار تجربة رواندا، أي إعمار مادي في ظل انقسام اجتماعي وطائفي عميق سيستخدم لتقوية النفوذ الفئوي وتعميق الانقسام، كما حدث في لبنان والبوسنة.

- التهيئة الأمنية المستدامة: يجب ضمان الاستقرار الأمني المستدام وليس مجرد وقف إطلاق النار، يُظهر فشل العراق أنّ الوفرة المالية تضيع تماماً عندما تتجاوز التكاليف الأمنية وتهديدات التمرد قيمة المشاريع نفسها.

٢- الإصلاحات الهيكلية كإجابة للتمويل تجربة (ألمانيا، اليابان):

- الإصلاح الاقتصادي أولاً (العملة والحوكمة): قبل طلب التمويل الضخم، يجب البدء بإصلاحات هيكلية جذرية، يُظهر نموذج ألمانيا الغربية أنّ إصلاح العملة والقضاء على التضخم واستعادة الثقة في النظام المصرفي أمر حاسم لإطلاق أي آلية نمو.

- مكافحة الفساد والمركزية الفعّالة: يجب فرض شفافية كاملة ومساءلة صارمة في عقود الإعمار، على غرار ما تطلبه كرواتيا للاندماج الأوروبي أو ما فرضته رواندا كسياسة دولة. غياب الحوكمة الرشيدة سيجعل التمويل النفطّي أو الخارجي يتبخر في الفساد، كما حدث في العراق.

٣- آليات التمويل والنمو الموجه تجربة (كوريا، الكويت):

- تجنب التمويل المشنت (نموذج لبنان): يجب تجنب النماذج التي تعتمد على التمويل المتباين والفئوي، لأنها تؤدي إلى إعمار مجزأ يخدم مناطق النفوذ دون خطة وطنية موحدة، ويعمق التفاوت الاجتماعي والعمراني.

- الاستثمار في رأس المال البشري الماهر: يجب توجيه الاستثمارات نحو التعليم التقني والمهني (على غرار كوريا واليابان) لتمكين القوى العاملة السورية الماهرة من العودة للمساهمة في الإعمار، بدلاً من الاعتماد الكلي على الخبرات الخارجية.

٤- الإعمار العمراني كفرصة للتحديث تجربة (اليابان):

- تجنب إعادة بناء ما دُمر بنفس العيوب (نموذج لبنان): يجب استغلال الدمار العمراني كفرصة لإعادة تعريف الهيكل العمراني والبنية التحتية، وتبني معايير حديثة وكفؤة في التخطيط الحضري (نموذج اليابان)، بدلاً من مجرد ترميم الأبنية بالكثافة القديمة.

- بناء بنية تحتية داعمة للتنمية: يجب أن يكون الهدف العمراني هو دعم حركة الاقتصاد الجديد (اللوجستيات، الطرق، الموانئ)، كما فعلت كوريا الجنوبية لدعم الصادرات، وليس مجرد ترميم المباني السكنية.

٥- تحدي التمويل وعودة اللاجئين السوريين:

يواجه الإعمار في سورية تحديين وجوديين يختلفان عن غالبية النماذج التي تم تحليلها، باستثناء بعض جوانب البوسنة ولبنان فيما يتعلق بالتمويل المشروط والاجتماعي.

التحدي	الوصف وأبعاده في سورية	الدروس المقارنة ذات الصلة
تحدي التمويل المشروط دولياً	<p>يكمن التحدي في غياب التمويل الغربي/الدولي الموحد والمباشر، على عكس "خطة مارشال" لألمانيا أو تمويل مؤتمر باريس للبنان. بدلاً من ذلك، تعتمد سورية على:</p> <p>١- التمويل المشروط سياسياً: ترفض الدول الغربية والمانحون الرئيسيون تمويل الإعمار دون تحول سياسي ذي مصداقية، مما يضع الإعمار كرهينة للحل السياسي.</p> <p>٢- التمويل الذاتي المحدود والمجزأ: تعتمد الحكومة على العائدات النفطية والغازية المحدودة، بالإضافة إلى استثمارات الدول الحليفة التي تكون غالباً على شكل مشاريع محددة ومقايضات (مقابل امتيازات اقتصادية)، مما يعوق التخطيط المركزي الشامل.</p>	<p>البوسنة: التمويل الدولي ارتبط بالشرطية السياسية (السلام وعودة اللاجئين)، مما جعل الإعمار أداة ضغط سياسي.</p> <p>العراق/الكويت: الفشل في إعادة هيكلة قطاع النفط (كما فعلت الكويت بسرعة) يعني فشل التمويل الذاتي (كما حدث في العراق).</p> <p>لبنان: الاعتماد على مصادر تمويل متباينة وفئوية يؤدي إلى إعمار غير متساوٍ ويقوي أطرافاً على حساب الدولة المركزية.</p>

<p>البوسنة/كرواتيا: الإعمار كان مرتبطاً جزئياً بعودة اللاجئين. التقسيم العرقي في البوسنة عرقل العودة وترك منازل مهدامة، بينما في كرواتيا، كان الإعمار الموجه أداة لتعزيز المصالحة الجزئية.</p> <p>رواندا: الأولوية لإصلاح الهوية الوطنية والعدالة الانتقالية (محاكم الغاكاكا) كانت أساساً لإعادة بناء الثقة اللازمة لعودة السكان إلى مناطقهم.</p>	<p>هذا تحدّي اجتماعي وقانوني وعمراني لا يمكن تجاهله، حيث تُعدّ عودة اللاجئين عنصراً سياسياً واجتماعياً حاسماً، وهي متصلة مباشرة بالبعد الاقتصادي والعمراني:</p> <p>١- الجانب القانوني للملكية: الدمار الهائل والنزوح الداخلي والخارجي أدى إلى فقدان أو تدمير سجلات الملكية والوثائق القانونية، هذا يخلق تحدياً هائلاً في تطبيق أي خطة إعمار عمراني، خصوصاً مع وجود تشريعات جديدة قد تؤدي إلى مصادرة الممتلكات.</p> <p>٢- إعادة بناء الثقة: لن يعود اللاجئين إلا بتوفر الأمن الشخصي، والخدمات الأساسية (التي لا تزال متدهورة كما في العراق)، وضمان حقوق الملكية، أي إعمار لا يضع عودة اللاجئين كشرط أساسي لتمويل البنية التحتية سيظل إعماراً غير مستدام، لأنه يترك ملايين المنازل غير مستفاد منها، ويعيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الشامل.</p>	<p>تحدي عودة اللاجئين وحقوق الملكية</p>
---	--	---

٤-٢- مناقشة فرضيات البحث: بناءً على نتائج التحليل المقارن:

٤-٢-١- قبول الفرضية الأولى: إن إعطاء الأولوية للإصلاحات الهيكلية (الاقتصادية، المالية،

والحوكومية) شرط أساسي لتحقيق تعافٍ مستدام، ويجب أن يسبق الإعمار المادي الواسع.

تدعم التجارب الناجحة (ألمانيا، اليابان، كوريا) هذه الأولوية، حيث وضعت هذه الدول الإصلاح الهيكلي الاقتصادي (مثل إصلاح العملة أو تفكيك التكتلات) ثم البناء المادي، مما وفر قاعدة صلبة للنمو. في المقابل، تشير تجارب الفشل في بيئات الصراع الهش (العراق، لبنان، البوسنة) إلى أنّ إعطاء الأولوية للبناء المادي السريع مع إهمال الإصلاحات الهيكلية أدى إلى تعافٍ جزئي وغير مستدام. وبناءً عليه، إنّ الإصلاح الاقتصادي (العملة والحوكمة) هو أمر حاسم لإطلاق أي آلية نمو، وأن العدالة والمصالحة يجب أن تسبق الإعمار المادي.

٤-٢-٢- قبول الفرضية الثانية: إن توفر التمويل (سواء الخارجي المشروط أو الذاتي) دون وجود قيادة

مركزية قوية وحوكمة صارمة ومكافحة للفساد، سيؤدي إلى تمويل مشتت وغير متساوٍ، وبالتالي فشل في الإعمار. تشير التجارب الناجحة (الكويت، رواندا، كرواتيا) إلى أن القيادة المركزية الفعّالة والحوكمة الصارمة (كشرط للاندماج الأوروبي أو كسياسة دولة) كانت عوامل حاسمة في إدارة الثروة وتوجيهها. وفي المقابل، أثبتت تجربة العراق أن الوفرة المالية تضيع تماماً وتُهدر في الفساد المؤسسي وغياب الأمن، مما أدى إلى تدهور الخدمات رغم الإنفاق. كما أن نموذج لبنان أدى فيه التمويل المتباين إلى إعمار مجزأ يفقر إلى التخطيط الموحد. وعليه، يؤكد التحليل أن الحوكمة والشفافية هي شروط مسبقة لنجاح أي عملية بناء، بغض النظر عن حجم الثروة.

٤-٢-٣- قبول الفرضية الثالثة: إن الإعمار العمراني المادي سيكون غير مستدام وسيعمق الانقسامات

إذا لم يضع عودة اللاجئين وضمان حقوق الملكية والمصالحة الاجتماعية كأولوية قصوى.

أظهرت تجربة رواندا أن العدالة والمصالحة وإصلاح الهوية الوطنية هما الركيزة الأولى لضمان الثقة المجتمعية. وفي المقابل، أدت تجارب البوسنة ولبنان إلى استخدام الإعمار المادي لتعميق الانقسام وتقوية النفوذ الفئوي بدلاً من تحقيق الوحدة. كما أن تحدي عودة اللاجئين وحقوق الملكية يُعد تحدياً وجودياً، حيث أن أي مشروع عمراني دون ضمان عودة اللاجئين سيظل غير مستدام لأنه يترك ملايين المنازل غير مستفاد منها، مما يؤكد أن البعد الاجتماعي هو مفتاح الاستقرار الاقتصادي والعمراني الشامل.

المقترحات والتوصيات:

فيما يلي صياغة مقترحات متكاملة تستند إلى مبدأ الإعمار القائم على الإصلاح والحوكمة، باعتباره الشرط المسبق لنجاح أي عملية بناء مادي في البيئة السورية.

أولاً: المحور الاقتصادي: إصلاحات الحوكمة والتمويل الذاتي المشروط:

التوصية	الآلية المقترحة والهدف
الأولوية للإصلاح النقدي والمالي الجذري	آلية ألمانيا (١٩٤٨): البدء بإصلاحات مالية ونقدية فورية (كإصلاح العملة أو تثبيت سعر الصرف) للقضاء على التضخم، واستعادة الثقة في المؤسسات المصرفية والعملة الوطنية، هذا الإصلاح هو الشرط المسبق لتهيئة بيئة جاذبة لأي استثمار، داخلي أو خارجي.
ربط التمويل (الحليف) بالآليات الشفافية	آلية رواندا (مكافحة الفساد): إنشاء هيئة مستقلة وعليا للشفافية والإعمار تُشرف على جميع العقود والمناقصات، وتطبق معايير صارمة في الحوكمة على غرار ما يطلبه الاتحاد الأوروبي (كروايتا). يجب أن يكون التزام الدول الحليفة أو المانحين المستقبليين بالتمويل مشروطاً بالخضوع لهذه الهيئة، لتجنب إهدار الثروة عبر الفساد (نموذج العراق).
توجيه الموارد نحو الأصول المنتجة	آلية كوريا الجنوبية (الاستثمار الإنتاجي): تحويل أي عائدات نفطية أو أموال مساعدات إلى استثمارات رأسمالية مباشرة (البنية التحتية، التعليم التقني، الصناعات الخفيفة الموجهة للاكتفاء الذاتي) بدلاً من تمويل الاستهلاك أو الإغاثة.

ثانياً: المحور الاجتماعي: العدالة الانتقالية والعودة الآمنة:

التوصية	الآلية المقترحة والهدف
إطلاق مسار المصالحة والعدالة كأولوية أولى	آلية رواندا (محاكم الغاكاكا): يجب أن يسبق الإعمار المادي الشامل إطلاق مسار شفاف للعدالة الانتقالية يهدف إلى إعادة بناء الثقة وتأكيد المساءلة. أي إعمار في ظل انقسام اجتماعي وطفاني عميق سيستخدم كأداة لتقوية النفوذ الفئوي (نموذج لبنان).
ربط التمويل العمراني بضمانات عودة اللاجئين	آلية البوسنة/كرواتيا (عودة اللاجئين): جعل التمويل الدولي أو الإقليمي لمشاريع الإسكان والبنية التحتية في مناطق النزوح مشروطاً بضمان حقوق الملكية (إصدار تشريعات واضحة وموثوقة) وتوفير ضمانات أمنية وقانونية لعودة اللاجئين داخلياً وخارجياً. الإعمار دون عودة مستدامة يُعد إعماراً غير شرعي سياسياً.
الاستثمار في رأس المال البشري الماهر	آلية اليابان/كوريا (التعليم التقني): توجيه جزء كبير من أموال الإعمار نحو التعليم المهني والتقني وإعادة تدريب العائدين من النزوح للاندماج في سوق العمل، هذا يضمن توفير قوة عاملة ماهرة ضرورية للإعمار، ويقلل من السخط الاجتماعي الناجم عن البطالة.

ثالثاً: المحور العمراني: التخطيط الموحد والتحديث الحضري:

التوصية	الآلية المقترحة والهدف
اعتماد "خطة وطنية موحدة" للتخطيط الحضري	تجنب نموذج لبنان/البوسنة: يجب أن تُدار عملية إعادة بناء البنية التحتية والمدن عبر هيئة مركزية تخطيطية قوية وشفافة، لضمان عدم تكرار الإعمار الفئوي الذي يعمق الانقسام ويهمل التخطيط الحديث.
استغلال الإعمار لـ "التحديث" لا "الترميم"	آلية اليابان (إعادة تعريف الهيكل): استغلال الدمار كفرصة لـ إعادة تعريف وتحديث البنية التحتية (شبكات الكهرباء، الصرف الصحي، النقل) لكي تكون أكثر كفاءة وملاءمة لاقتصاد المستقبل (الاقتصاد الموجه بالخدمات والمعرفة)، بدلاً من مجرد ترميم الأنقاض بنفس العيوب القديمة.
ربط مشاريع البنية التحتية بتوليد الوظائف	آلية كوريا (بناء الطرق والتوظيف): توجيه مشاريع البنية التحتية الكبرى (الطرق، الموانئ، المناطق الصناعية) لخدمة أهداف اقتصادية واضحة (التجارة الداخلية والخارجية) ولخلق فرص عمل جماعية ومحلية، مما يساهم مباشرة في استقرار الأسر والمجتمعات.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

- الأحمر، جمال؛ وناو، نغم (٢٠١٧). اقتراح استراتيجية لإعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب: حالة دراسية استراتيجية لإعادة الإعمار في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد (٣٩)، العدد (٥)، ١٥٧-١٤٤.
- جريان، زينب هاشم؛ رحيم، محمد شعلان (٢٠٢٠). إعمار ألمانيا: الأسس والمجالات منظور سياسي تاريخي، وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي الأول للعلوم الاجتماعية تحت شعار: التعليم المعرفي في ظل تحديات المستقبل، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٣٧٧.
- الجنابي، حسين مجيد عبد علي (٢٠٢٥). مشكلة الحدود العراقية الكويتية وتداعيتها العسكرية، مجلة حولية المنتدى، العدد (٦٤)، أيلول، ٤٥٧-٤٨٨.
- الحارثي، هويدا محرز (٢٠١٠). دروس في إعادة الإعمار بعد الحرب: دراسات حالة من لبنان في أعقاب حرب ٢٠٠٦، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠.
- داود، أحمد فاضل جاسم (٢٠١٨). العراق ما بعد الحرب واستراتيجية إعادة البناء دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٥٦)، ٢٦٤-٢٢٣.
- الدشنان، سعيد كامل فخري (٢٠١٧). التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية: دروس مستفادة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٣٣.
- سلطان، بركات؛ والكحلوت، غسان (٢٠١٨). دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٠)، يناير، ٢٥.
- صافار، حواء عمر (٢٠٢٤). برامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد (٦٣)، ٢٩٣-٢٧٧.
- صوفيتيش، عثمان (٢٠١٥). كرواتيا الدولة: تحولاتها السياسية وملامح المستقبل، ترجمة كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، ١-١٢.

- طليس، ابتسام؛ وحوم، فريدة (٢٠٢٠). *إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم*، مجلة المفكر للدراسات السياسية والقانونية، المجلد (٣)، العدد (٣)، سبتمبر، ٢٢٥-٢٣٨.
- عبود، نور مطانيوس (٢٠٢٠). *دراسة بعض تجارب إعادة الإعمار وتلاؤمها مع الاحتياجات الإنسانية*، مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، المجلد (٤)، العدد (١)، ٤٧-٢٥.
- عيس، محفوظ (٢٠٢١). *رواندا: النهوض التنموي بين الفرص والتحديات*، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، مارس، ٣٨-٢٥.
- فتيحة، مقداد (٢٠٢٣). *رواندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة*، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد (٨)، العدد (٣)، ٨٦٠-٨٤٧.
- لفاح، محمد؛ وعبد العال، عبير (٢٠١٩). *رؤى واستراتيجيات لمواكبة مرحلة إعادة الإعمار*، جامعة البعث ٢٤-٢٥ حزيران، ١-١٣.
- المعموري، محمد علي موسى (٢٠٠٧). *إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٣)، العدد (٤٥)، ٤٩-٢٣.
- ويليس، كاني (٢٠١٢). *نظريات التنمية وتطبيقاتها*، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٤٩.

ب- المراجع الأجنبية:

- Alayasa, J. Y., & Nemeç, J. (2025). *Rebuilding Countries in a War and Post-War Context: Reconstruction Models and Their Impacts*. Politics and Governance, 13, 1-21.
- Flath, D. (2022). *The Japanese Economy (New ed.)*. Oxford University Press, 113.
- Flores, Thomas Edward & Nooruddin, Irfan (2009). *Democracy under the Gun Understanding Post Conflict Economic Recovery*. Journal of Conflict Resolution, New York, 15-17.
- GCER. (2016). *Global Cluster on early recovery*, Guidance note on inter-cluster early recovery, 11.
- Jabareen, Y. (2013). *Conceptualizing Post-Conflict Reconstruction and Ongoing Conflict Reconstruction of Failed States*. International Journal of Politics, Culture, and Society, 26(2), 107-125.
- Kagami, M. (2022). *The role of industrial policy: Japan's experience*. Brazilian Journal of Political Economy, 15, 121-136.
- Kim, Pil Ho., (2017). *Guns over Rice: The Impact of US Military Aid on South Korean Economic Reconstruction*. International Development and Cooperation Review, Vol.9 No.1, 30-50.
- Songül Karadaş & Rahmi Çetin. (2018). *The Miracle on the Han River: South Korean Economic Development*, Istanbul Journal of Economics-Istanbul İktisat Dergisi. Istanbul Journal of Economics-Istanbul İktisat Dergisi, vol. 68(1), June, 93-112.
- Sundakov, A. (2024). *Post-War Reconstruction and Disaster Recovery: Lessons for Ukraine*. International Economic Policy, (41), 65-79.
- Vries, De H & Specker, L. (2009). *Early Economic Recovery: concept, goals, timing, and actors*, Clingendael Institute, 9.

World Bank. (2004). *Bosnia and Herzegovina Post-Conflict Reconstruction and the Transition to a Market Economy*. An OED Evaluation of World Bank Support, 16.